



(هاني الشمري)

المشاركون في الندوة مع الزملاء نائب رئيس التحرير عدنان الراشد ومستشار الإدارة العامة يوسف عبدالرحمن وسكرتير الشؤون البرلمانية حسين الرمضان والزميل أسامة دياب

المشاركون في ندوة «الانباء» بعنوان «البديل الإستراتيجي بين مؤيد ومعارض» طالبوا الحكومة بإصلاح الخلل في نظام الأجور وإنصاف القطاعات المتضررة «البديل الإستراتيجي».. دراسة أولية واستشارة شركات أخرى أمر مطروح

وأوضح الصراف أن البديل الاستراتيجي ليس لدي متبني حكومي يدافع عنه ويوضح مزاياه للناس، فلم نسمع أن خرج علينا مسؤول دافع عنه أو سؤقه لموظفي الدولة عن طريق المقارنة بينه وبين النظام الحالي والفوائد المرجوة من تطبيقه وهذا في حد ذاته علامة استفهام كبيرة، موضحاً أن الدراسة التي قدمت لمجلس الأمة تحتوي على أرقام استرشادية للرواتب وليست نهائية أو واقعية، لافتاً إلى أن دراسة البديل الاستراتيجي تفقر إلى الأرقام المقارنة القليلة أو البعيدة، أي انها لم تذكر بالأرقام الوضع الحالي وما سيحققه البديل الاستراتيجي من مزايا للموازنة العامة في حال تطبيقه ومدى قدرة هذا البديل الاستراتيجي على سد العجز في الموازنة العامة، وهل سنستطيع الحكومة توفير 8 مليارات دينار - حجم العجز في الموازنة العامة للدولة - من بند الرواتب فقط؟

عجز الموازنة

وزاد: هناك بدائل أخرى من الممكن أن تساعد الحكومة على سد العجز في الموازنة العامة من خلال المشاريع القائمة وتحليلها من مشاريع مفتوحة إلى مشاريع موجهة، موضحاً أن وزارة المالية قامت بخفض الميزانية لجميع قطاعات الدولة بنسبة 30٪ قبل إقرار ميزانية 2015 - 2016، مطالباً الحكومة بجعل هم العجز في الميزانية مشتركاً لأن البلد في النهاية بلدنا ولا نريد له إلا كل خير، مؤكداً أن حقوق المهندسين وكسبائهم ستسبب بصورة سلبية، حيث ستتم إعادة عرض كادرمهم على ديوان الخدمة المدنية للخطر في تعديلها من خلال تطبيق «البديل الاستراتيجي»، موضحاً أن المشروع يناقش جزئية الراتب فقط ويتجاهل جوانب أخرى مثل القانون الإداري لحاسبة المسؤولين عن قطاعات العمل، حيث تتسبب بعض القرارات التعسفية بإحالة بعض الموظفين للتقاعد في مشكلات كبيرة لا يكون الحل فيها غير اللجوء للقضاء.

ومن وجهة النظر النقابية العاملين في القطاع النفطي فرحان العجمي أنه لا شك أن الكويت بحاجة إلى «البديل الاستراتيجي» لأننا أمام مشكلة حقيقية، موضحاً أن الفكرة الأساسية التي بني عليها «البديل الاستراتيجي» كانت وجود خلل في بعض هياكل الرواتب والأجور في بعض قطاعات الدولة مما أدى إلى تفاوت واضح بين موظفي القطاع الحكومي، فضلاً عن عدم وجود توصيف علمي دقيق وواضح للوظائف والمهام المنوطة بكل وظيفة، مشيراً إلى أن هذه الإشكالية ملقاة على عاتق كل من الحكومة والمجلس ولكن الحل لن يكون بهذه الطريقة، مشدداً على أن إصلاح الأخطاء الموجودة لا يكون بارتكاب خطأ أكبر، متوجهاً بالشكر للجنة تنمية الموارد البشرية بمجلس الأمة على دورها الفعال ومجهودها الواضح حيث يساندوا باستدعاء ممثلي الجمعيات والنقابات المهنية فور إحالة «البديل الاستراتيجي» للجنة وهذا

محاور الندوة

- هل يعتبر البديل الاستراتيجي نهجاً موضوعياً للوصول إلى التوازن المنشود في الجوانب المالية الخاصة بموظفي الدولة؟
- هل المعايير التي استند عليها واضع المشروع تجعل منه نظاماً مالياً عادلاً وشاملاً لهيكل الأجور والمزايا؟
- ما مزايا وسلبات البديل الاستراتيجي؟
- من الأفضل رفض المشروع برمته أم هناك إمكانية لإجراء عدد من التعديلات عليه؟
- ما هو موقف النقابات المهنية وأبرز أسباب رفضها للمشروع؟
- تأجيل مناقشة «البديل الاستراتيجي» في البرلمان إشارة واضحة إلى أن الباب مفتوح لإجراء تعديلات عليه، أم محاولة لتأجيل المواجهة مع النقابات والجمعيات المهنية؟
- ما البدائل المطروحة التي تحقق التوازن بين توجهات الدولة ورغبة النقابات في حماية منتسبيها؟

وضوح الرؤية وضبابية القصد منه، متسائلاً هل المعلمون فعلاً مستخدمون من البديل الاستراتيجي كما ورد في وسائل الإعلام أم ستصدر قوانين أخرى تغير من وضعهم ومن الممكن أن تضع مكنساتهم؟، مشدداً على أن الكوادر التي أقرت لبعض القطاعات من موظفي الدولة جاءت بعد رحلة عناء ومجهود شاق وحولت هذه المهن من مهن طاردة للعمالة الكويتية إلى جانبها لها، فمهمة التدريس على سبيل المثال كانت مهنة طاردة للمواطن وعانت لفترات طويلة قبل إقرار كادر المعلمين من الهجرة العكسية من المهنيين لقطاعات أخرى، لافتاً إلى أن إقرار الكوادر لبعض المهن جاء بالأساس لتشجيع على الاستثمار في المهنة وتحمل مشاقها وأعبائها، فضلاً عن كونها إشارة واضحة ودليلاً دامغاً على تمسك الحكومة بالكار والوطني.

وأشار الحساوي إلى أن المعلمين غير مستخدمين صراحة أو بنصف واضح في البديل الاستراتيجي وهذا ما يشعرك المعلمين بالقلق وعدم الاستقرار لذلك فإنهم يشاركون باقي الجمعيات والنقابات المهنية نفس الهم، مؤكداً أن المساس بكادر المعلمين سيعرض المهنة للخطر وسيعيد لها بيئة طاردة للكادر الكويتي، وخصوصاً أننا نعاني من ضعف في الإقبال على بعض التخصصات مثل الفيزياء فلدنيا 5 مدرسين كويتي فقط، والمتوقع لتطبيق هذا من 5 إلى 7 مدرسين، وهذا يعني أننا ليس لدينا ما يغطي الشواغر، موضحاً أن المساس بحق المعلم رسالة سلبية للخريجين الجدد مما سيؤثر في الإقبال على مهنة التدريس.

قابل للتعديل

وفي السياق ذاته أكد نائب رئيس جمعية المهندسين م.عدنان الصراف، أن البديل الاستراتيجي ليس مشروعاً قابلاً للتطبيق ولكنه أطروحة حكومية قابلة للتغيير والتعديل، موضحاً أن الحكومة بدأت للبديل الاستراتيجي بعد ما استشعرت الحرج ولكن بعد قوات الأوان، موضحاً أن الجمعية قدمت دراسة متكاملة لمعالجة رواتب كل موظفي الدولة بعد إقرار كادر المهندسين كجهد مجتمعي من الجمعية، ولكن الحكومة تجاهلت هذا المشروع مثل الكثير من المشاريع الحيوية التي مرت على الدولة ولم تستثمرها الاستثمار الأمثل.

عن الهدف من تطبيق البديل الاستراتيجي هل هو تقليل التفاوت في الرواتب بين موظفي الدولة أو تخفيف العبء عن الميزانية أم تقليص الفجوة في الرواتب في مختلف القطاعات الحكومية؟، لافتاً إلى أن رؤية الحكومة غير واضحة تجاه البديل الاستراتيجي وأن الغاية منه هي استهداف العاملين في القطاع النفطي.

وتابع معرفي: بالرغم من أن راتب المهندس في القطاع النفطي أكثر من راتب زميله في القطاع الحكومي، إلا أنه كان على مجلس الوزراء استدعاء ممثلي الجمعيات والنقابات المهنية للمشاركة في وضع البديل الاستراتيجي منذ بدايته، لأن أهل الميدان أدري بشعابه ولأنهم يمثلون شرائح كبيرة من موظفي الدولة ويمتلكون قاعدة بيانات كبيرة لهم كان من الممكن أن تساهم في تقديم معلومات واقعية عن منتسبيها، فعلى سبيل المثال جمعية المهندسين تمثل 12 ألف مهندس كويتي في مختلف قطاعات الدولة، لافتاً إلى أن طرفة الكوادر كانت بدايتها مع كادر المهندسين الذي كان بمبادرة من الجمعية، موضحاً أن «البديل الاستراتيجي» خلق بلبله في الكويت ورفضته قطاعات كبيرة برمتها مثل النفط والمهندسين والصحة وهذا ما خلق حالة من اللغط والفوضى، داعياً إلى ضرورة دعوة ممثلين عن الجمعيات والنقابات للمشاركة في لجنة تنمية الموارد البشرية للوصول إلى صيغة مقبولة ترضي جميع الأطراف.

وبيّن أن توجيه العمالة الكويتية للعمل في القطاع الخاص وتوفير البيئة الملائمة لهم هو الحل الأمثل للتوفير من ميزانية الدولة وترشيد النفقات وخصوصاً على بند الرواتب، موضحاً أنه لا يوجد أي ذكر لهذا التوجه أو خطة واضحة المعالم لتنفيذه في البديل الاستراتيجي، محذراً من هجرة عكسية من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي في حال إقرار البديل الاستراتيجي وزيادة الرواتب، مشدداً على ضرورة طرح أفكار بناءة تعزز من وجود الكويتيين في القطاع الخاص

قلق وعدم استقرار

ومن جهته، أكد رئيس جمعية المعلمين وليد الحساوي أن البديل الاستراتيجي، قضية شغلت الرأي العام وتهم كل موظفي الدولة، لافتاً إلى أن جمعية المعلمين تشارك الجميع الهم ذاته وتشعر بالقلق لعدم

ملتمحات وأزمات

وبدوره أكد رئيس جمعية أطباء الأسنان الكويتية د.سامي المنع أن البديل الاستراتيجي وإن كان يحقق الطموح في مجموعة من الجوانب لعدد من القطاعات إلا أنه يخلق أزمات في قطاعات أخرى ومنها القطاع الطبي، موضحاً أن للبديل الاستراتيجي 3 أهداف معلنة منها تحقيق مستويات أعلى للعدالة والشفافية، إدارة النمو في مصروفات الرواتب بمعنى الترشيد أو التوفير وتشجيع مستوى الأداء العالي، لافتاً إلى أن المقصود في الهدف الأول ليس العدالة ولكن المساواة وهناك فارق كبير في المعنيين، مشيراً إلى أن التركيز كان على المهنة وليس على المؤسسات وبالنسبة للقطاع الطبي سنجد أن عدد الأطباء الكويتيين 5000 طبيب، 4800 طبيب منهم في وزارة الصحة و119 بالقطاع النفطي و32 منهم بوزارة الدفاع و16 بوزارة الشؤون. وأشار المنع إلى أن القطاع الطبي سواء الأطباء البشريين أو أطباء الأسنان يخضعون لكادر واحد وليست لديهم المشكلة التي وضع من أجلها «البديل الاستراتيجي»، حيث لا يوجد تفاوت بين الأطباء على صعيد الرواتب، بمعنى أن التفاوت بين راتب طبيب يعمل بالقطاع النفطي وراتب طبيب آخر يعمل في وزارة الصحة بسيط جداً ولا يكاد يذكر، مطالباً بضرورة استفتاء الأطباء من مشروع البديل الاستراتيجي حيث إنه لا توجد ضرورة ملحة لتطبيقه عليهم، مشدداً على أن الطبيب في وزارة الصحة لا يشعر بأي نوع من أنواع التمييز بينه وبين زميله في وزارة الدفاع أو القطاع النفطي.

وأوضح أن مفهوم العدالة يختلف عن المساواة، فالمساواة بين المهنة دون توصيف عملي واضح لكل مهنة ومهامها ظلم، فالمساواة في الرواتب بين أصحاب نفس المهنة في مختلف القطاعات ظلم، حيث إن كل قطاع له خصوصية تميزه عن الآخر بساعات عمل ومهام وظيفية مختلفة، لافتاً إلى أنه لا يعلم المعايير التي وضع على أساسها المشروع، مشدداً على أن «البديل الاستراتيجي» قدم للناس بشكل مشوه وبمعلومات غير كافية عنه وهذا هو السبب الحقيقي وراء حالة اللغط المتارة حوله الآن.

رؤية غير واضحة

من جانبه تساءل عضو مجلس إدارة جمعية المهندسين م.عبدالله معرفي

فرحان العجمي

طبقتنا «البديل الاستراتيجي» بالقطاع النفطي منذ عام 2003 بتوحيد سلم الأجور والتوصيف الوظيفي

التفاوت بين الموظفين الجدد والقادمي في الرواتب سيخلق حالة من الفوضى في العمل المؤسسي

المزايا المالية التي حصل عليها القطاع النفطي لم تكن محصلة ضغوط سياسية

في البداية أكد عضو لجنة تنمية الموارد البشرية النائب أحمد لاري أن ما تم نشره عن «البديل الاستراتيجي» دراسة أولية للشركة الاستشارية التي أعدته وتقبل التعديل، موضحاً أنه لا أساس بالحقوق المكتسبة التي حصل عليها موظفو بعض القطاعات، مشيراً إلى حرص اللجنة على الاستماع لكافة الأطراف المعنية من جمعيات النقابات مهنية، مشدداً على أن النواب يتعاملون مع «البديل الاستراتيجي» بموضوعة ومن نظرة متوازنة بعيدة عن الانحياز.

ولفت لاري إلى تفهم النواب للدوافع الحكومية لإقرار البديل الاستراتيجي كنتيجة للعجز الحقيقي في ميزانية 2015 - 2016 حيث تصل المصروفات فيها إلى 20 مليار دينار، في حين تبلغ الإيرادات المتوقعة حوالي 12 مليار دينار نتيجة هبوط أسعار النفط، فضلاً عن الخلل الواضح في سلم الرواتب والتفاوت الرهيب فيها حيث توجد ثغرات تحتاج رواتبها المتدنية إلى إعادة نظر، منوهاً أن الحكومة طلبت التعديل من 5 إلى 6 مواد في قانون ديوان الخدمة المدنية لإعطاء صلاحية لها لإصدار التعديلات اللازمة على قرارات الديوان ومراسيم مجلس الوزراء لتكتملة منظومة البديل الاستراتيجي بشكل عام.

وذكر أن البديل الاستراتيجي يراعي المهام المختلفة لأصحاب المهنة الواحدة فمهندس الموقع - على سبيل المثال - تختلف طبيعة عمله عن المهندس الذي يعمل عملاً مكتبياً وبالتالي سيختلف راتبه، موضحاً أن المشروع سيضفي على فكرة الكوادر وأصيحاً أمام راتب وثلاثة بدلات، بدل وظيفي ومطالب كل الأطراف المعنية من جمعيات ونقابات مهنية بعدم الاستعجال بالحكم على البديل الاستراتيجي قبل الإطلاع على كامل مواد وينوده، مشدداً على أن الحكومة ترى جميع موظفي الدولة وتسعى لتحقيق العدالة بينهم، كما أن الخلل الواضح في سلم الرواتب كان نتيجة ضغوط سياسية سواء من مجلس الأمة والنقابات ولو ترك الأمر للمتخصصين ما كنا وصلنا إلى ذلك، معلناً أنه لا يوجد ما يسمى بنهاية المطاف فنحن جميعاً أمام مشكلة حقيقية علينا أن نتعاون في حلها، و«البديل» مطروح بشفافية ووضوح ونستمتع لجميع الأطراف المعنية ونأخذ ملاحظاتهم في الاعتبار، لافتاً إلى أن المعايير التي وضع على أساسها البديل الاستراتيجي تراعى تحقيق العدالة بين مختلف موظفي الدولة ويحتاج الناس فقط للإطلاع عليها، مشدداً على أن الفرصة لازالت موجودة للتعديل عليه لأنه لم يقر إلى الآن والحكومة قدمت رؤية أولية وطلب فقط تفويضا للسير قدماً في هذا القانون وليعلم الجميع أن الموضوع لازال برمته قيد الدراسة، لافتاً إلى أن البديل الاستراتيجي بنص على مراجعة دورية كل 4 سنوات للمزايا المالية وبالتالي سيكون هناك تشجيع للمهن التي يحتاجها سوق العمل، مشيراً إلى أن ديوان الخدمة المدنية أعد وصفاً وظيفياً لـ 3150 وظيفة.

أحمد لاري

أضحى التصور الحكومي لتطبيق مبدأ العدالة في سلم الأجور بين جميع موظفي الدولة وتضييق الفجوة الكبيرة بين الشغل والمهام والاهم التوحيد للمواطن. وحديث الديوانيات ووسائل الاعلام بمختلف أنواعها، مما خلق نوعاً من اللغط والبلبله وادى لحدوث انقسامات بين مؤيد ومعارض للمشروع على مختلف الأعداء. وان كانت الأغلبية العظمى من القطاعات والقطاعات المهنية تعارضه وتطالب الحكومة بضرورة إعادة النظر فيه الثاني في تطبيقه.

وتنسيق الضوء على مزايا وعيوب واليات تطبيق البديل الاستراتيجي والوقوف على وجهات النظر المتباينة حول الموضوع. نظمت «الانباء» ندوة بعنوان «البديل الاستراتيجي بين مؤيد ومعارض» بمشاركة عضو لجنة تنمية الموارد البشرية النائب أحمد لاري وعدد من ممثلي الجمعيات والنقابات المهنية، حيث أكد النائب أحمد لاري أن ما تم نشره عن البديل الاستراتيجي دراسة أولية للشركة الاستشارية التي أعدته وتقبل التعديل. موضحاً أن استشارة عدد من الشركات الاستشارية الأخرى أمر مطروح. لافتاً لتفهم النواب للدوافع الحكومية لإقرار البديل الاستراتيجي كنتيجة لعجز حقيقي في ميزانية 2015 - 2016 والذي يصل إلى 8 مليارات دينار. مبيناً أن النواب يتعاملون مع البديل الاستراتيجي بموضوعة ونظرة متوازنة بعيدة عن الانحياز.

وأجمع ممثلو الجمعيات والنقابات المهنية، على أن الحكومة مسؤولة عن إصلاح الخلل في سلم الرواتب، لافتين إلى أن إصلاح أخطاء موجودة لا يكون بارتكاب خطأ أكبر. مشددين على أن «البديل الاستراتيجي» وإن كان يحقق طموح عدد من القطاعات إلا أنه يخلق أزمات في قطاعات أخرى، داعين إلى ضرورة إعادة النظر في «البديل» ودراسته دراسة متأنية، وعرض أرقام واقعية محددة تحدد الجدوي من تطبيقه، وفيما يلي تفاصيل الندوة:

أحمد لاري

«البديل الاستراتيجي» يراعي المهام المختلفة لأصحاب المهنة الواحدة

تتعامل مع المشروع بموضوعة وحيادية دون المساس بالحقوق المكتسبة لموظفي بعض القطاعات

تنفهم الدوافع الحكومية لإقرار «البديل الاستراتيجي» كنتيجة لعجز الموازنة

نعاني من خلل واضح في سلم الرواتب وتفاوت بين موظفي القطاعات المختلفة وهناك فئات ذات رواتب متدنية تحتاج إلى إعادة نظر

«البديل الاستراتيجي» ينص على مراجعة دورية كل 4 سنوات للمزايا المالية والديوان أعد وصفاً لـ 3150 وظيفة

المشاركون في الندوة

- عضو لجنة تنمية الموارد البشرية بمجلس الأمة النائب أحمد لاري.
- رئيس نقابة العاملين بالقطاع النفطي فرحان العجمي.
- رئيس جمعية أطباء الأسنان الكويتية دسامي المنع.
- رئيس جمعية المعلمين وليد الحساوي.
- نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين م.عدنان الصراف.
- عضو مجلس إدارة جمعية المهندسين م.عبدالله معرفي.



م. عبدالله معرفي



وليد الحساوي



م. عدنان الصراف



د. سامي المانع



فرحان العجمي



أحمد لاري

حث المواطنين على العمل في القطاع الخاص وترشيد النفقات السبيل الأمثل لمعالجة عجز الميزانية البالغ 8 مليارات دينار ضرورة تأجيل المشروع لمزيد من الدراسة واستثناء بعض القطاعات منه

وليد الحساوي

الكوادر التي أقرت لبعض القطاعات جعلتها جاذبة للعمالة الوطنية

المعلمون غير مستثنين صراحة أو بنص واضح من «البديل الإستراتيجي» وهذا ما يشعرهم بالقلق

إقرار «البديل الإستراتيجي» سيعرض مهنة التدريس للخطر ولدينا 5 مدرسين كويتيين فقط متخصصون في الفيزياء

عدنان الصراف

«البديل الإستراتيجي» مشروع غير قابل للتطبيق ولكنه أطروحة حكومية قابلة للتعديل

هل تستطيع الحكومة توفير 8 مليارات دينار من بند الرواتب فقط؟

«المهندسين» قدمت دراسة متكاملة لمعالجة رواتب كل موظفي الدولة ولكن للأسف تم تجاهلها

سامي المانع

4800 طبيب كويتي يعملون في «الصحة» و119 بالقطاع النفطي و32 في «الدفاع» و16 بـ «الشؤون»

«البديل» سيحقق طموح عدد من القطاعات ويخلق أزمات في أخرى

القطاع الطبي يخضع لكادر واحد ولا تفاوت بين الأطباء في سلم الرواتب

«البديل الإستراتيجي» قدم للناس بشكل مشوه وبمعلومات غير كافية وهذا هو السبب الحقيقي وراء حالة اللفظ المثارة حوله

لا نعلم المعايير الموضوعية التي وضع على أساسها «البديل الإستراتيجي» ونطالب باستثناء الأطباء منه

عبدالله معرفي

رؤية الحكومة غير واضحة تجاه «البديل الإستراتيجي» والغاية منه

استهداف العاملين بالقطاع النفطي

كان على مجلس الوزراء استدعاء ممثلي الجمعيات والنقابات المهنية للمشاركة في المشروع منذ البداية

إقرار الزيادة الأخيرة خرجت الحكومة لتؤكد على أحقية العاملين في القطاع النفطي فيها.

وأشار إلى عدد من السبلات التي أسس الدراسة التي بنى عليها مشروع البديل الإستراتيجي ومنها تبعية الشركة الاستشارية التي أعدت المشروع للحكومة، خلو المشروع من دراسة جدوى تحدد الآثار سواء السلبية أو الإيجابية المترتبة على تطبيقه، عدم مراعاة خصوصية القطاع النفطي وطبيعة العمل في المؤسسات النفطية وأسباب إنشائها واستقلاليتها المحدودة بانظمتها، كما لم تتضمن الأسس التي أدت إلى ضم القطاع النفطي إلى البديل الإستراتيجي، بالإضافة للطامة الكبرى التي تتمثل في أن البديل الإستراتيجي لم ين على دراسة واقعية لسوق العمل، مبينا أن التفاوت بين الموظفين الجدد والقادمي في الرواتب سيخلق حالة من الفوضى في العمل المؤسسي، لافتا إلى أن الحل الجزري يكمن في الحفاظ على المزايا المالية للقطاع حيث إن التعديل عليها سيجعل القطاع يفقد جاذبيته للعمالة الوطنية وسيؤثر على تنفيذ المؤسسة لأهدافها الإستراتيجية طويلة المدى وسيخل بالريادة العالمية لها وخصوصا أن النفط هو الرافد الوحيد في ميزانية الدولة، مشيرا لضرورة إيجاد بدائل أخرى للدخل.

التوصيات

- البديل الإستراتيجي جاء لوجود خلل واضح في سلم الرواتب ولكن الطريق الذي سلكه للحل لم يكن موفقا وعلى الحكومة إصلاح الخلل الإداري والمالي في القطاعات المتضررة.
- استثناء القطاع النفطي بالكامل وعدم التفرقة بين عماله الجدد والقادمي والفنيين والإداريين ومراعاة خصوصيته.
- ضرورة فصل مؤسسة البترول عن العمل السياسي وتجاذباته وفصلها عن وزارة النفط.
- تأجيل مشروع البديل الإستراتيجي لمزيد من الدراسة.
- عرض أرقام واضحة ومحددة تبين الجدوى من تطبيق المشروع.
- على الحكومة تسويق «البديل الإستراتيجي» بالطريقة الملائمة التي تبث الطمأنينة في نفوس الموظفين.
- يجب استثناء صريح وواضح للمعلمين والأطباء من «البديل الإستراتيجي».

العمال، موضحا أنه يعي جيدا أن راتب الموظف الحالي لن يمس ولن ينقص منه دينار ولكن في نفس الوقت لن يزيد بالرغم من كل التغييرات الاقتصادية حولنا، مشيرا إلى أنه يشدد على تأجيله لإنصاف عدد من القطاعات المظلومة من موظفي الدولة ولكن للبديل الإستراتيجي أيضا عدد من السبلات التي حصل عليها القطاع النفطي، ولذلك موظفي القطاع النفطي، وذلك طالبا خلال اجتماعهم مع أعضاء لجنة تنمية الموارد البشرية بمجلس الأمانة البشرية بمجلس العاملين بضرورة استثناء العاملين في القطاع النفطي من البديل الإستراتيجي نظرا للضرر الكبير الذي سيسبق عليهم، حيث إن التشريع المطلوب سيمس مراكز قانونية

الحلول الملائمة، موضحا أن البديل الإستراتيجي ليس وليد اللحظة ولكن الحكومة تعمل عليه منذ حوالي 10 أشهر أو أكثر، وقيادة ألفت بالكرة في ملعب مجلس الأمة وطلبت إقراره بصفة الاستعجال، فمنذ دور مجلس الأمة الحالي وخصوصا لجنة تنمية الموارد البشرية على تأنيتها وحرصها على الاستماع للأطراف المعنية بشكل مباشر وسريع، معبرا عن ثقتهم الكبيرة في اللجنة وحرصها على مكنسبات القطاعات الأخرى.

وزاد أن مجلس الأمة هو السبيل لتطبيق البديل الإستراتيجي، معربا عن ثقته البالغة في النواب وحرصهم على حقوق ومكتسبات

شيء يحسب لهم، موضحا أن حضورهم اجتماعات اللجنة كشف عن عدد من الأمور الإيجابية أهمها حرص أعضاء اللجنة على الحفاظ على الحقوق والمكتسبات والمزايا المالية التي حصلت عليها بعض القطاعات ومن ضمنها القطاع النفطي، كما لخصنا منهم رغبة صادقة في الحل.

استهداف القطاع النفطي

وشدد العجمي على أن البديل الإستراتيجي يقحم القطاع النفطي في القضية بالرغم من أنه ليس طرفا في المشكلة حيث أننا طبقنا البديل الإستراتيجي منذ عام 2003 حيث كانت لدينا مشكلة حقيقية تتمثل في تفاوت واضح في رواتب العاملين في الشركات المختلفة القطاع النفطي، وقمنا بتوحيد المزايا الوظيفي للمهن والهيكل التنظيمية بحيث أصبح المشغل على سبيل المثال يتقاضى نفس الراتب بغض النظر عن اسم الشركة التي يعمل بها، لافتا إلى أن إقدام القطاع النفطي في البديل الإستراتيجي يعكس استهداف القطاع، فالحكومة مسؤولة عن إصلاح الخلل في سلم الرواتب في مختلف قطاعات الدولة ولكن ليس حساب الحقوق المكتسبة للأخرين، فإن كانت عاجزة عن إيجاد موارد ومصادر أخرى للدخل فهذه مشكلتها وعليها إيجاد

اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات ينتفض ضد «البديل الإستراتيجي»



أسامة أبو السعود

أصدر اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بياناً شديد اللهجة حذر خلاله من المخاطر المترتبة على تطبيق «البديل الإستراتيجي»، مشدداً على أن مساواة العمال ببقية قطاعات الدولة ستسبب قطاع البترول طارداً للكفاءات ولن يتمكن من تحقيق أهدافه الإستراتيجية.

لا نقبل المزايدة على وطنيتنا وحبنا للكويت فنحن جزء لا يتجزأ من كيانها والدفاع عن مكتسباتنا وحقوقنا العمالية أمر لا يمكن المساومة عليه

بفضل من الله ثم فضلكم، يجري مخطط ظاهر للعيان يقوده وزير النفط الذي لم يسع للمحافظة على حقوق العمال وحمل على عاتقه من أول يوم له في الوزارة العمل على تقويض مكتسباتكم العمالية، في سعيه للقضاء على الميزة الأفضل، واليوم يتوج مشروعه هذا بهدم كل ما بنتناه معا بتسويق ما يطلق عليه بالبديل الإستراتيجي، ليكون آخر معول هدم في جسد القطاع النفطي. إخواننا العمال، لقد فتحنا قنوات اتصال مع وزير النفط في الوقت الماضي وبيننا له محاذير تطبيق البديل الإستراتيجي على العمال وأوضحنا أن طبيعة العمل الخطرة في القطاع النفطي، وامتداد ساعات عمله، وقيام أعماله في كثير من مواقع بنظام الوردية، وانتشار عملياته في جميع أنحاء البلاد، كل هذا يجعله قطاعاً استثنائياً لا يمكن مقارنته بأي قطاع آخر في الدولة، وهو ما لم يلق صدقاً لديه وأصر على وجود البديل. إننا نستغرب من أداء الوزير في قضية البديل الإستراتيجي وصمته التام في الدفاع عن القطاع وعدم إدراكه بالخطر الذي يهدد القطاع من هذا المشروع الذي يدفع إلى هروب الخبرات والمهنية والتخصص والفنية بأفواج كبيرة غير مسبوقه إلى الهجرة من القطاع وطلب التقاعد حماية

استثناء بعض قطاعات الدولة مثل الديبلوماسيين والجيش والشرطة يجعله معيلاً لا يتفق والغرض الذي أعد من أجله وهو يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أيضاً أنه وضع لاستهداف القطاع النفطي دون غيره

لمستحققاتهم ومكتسباتهم التي يهددها البديل الإستراتيجي، والتي لم تجد دعماً عنها من وزير المفترض فيه أن يسعى لحماية القطاع النفطي والعاملين به وليس إلى الانقراض من قدراته وتنفيذ العاملين حديثي التخرج من الانضمام إلى مسيرة القطاع النفطي، والذين هم يمثلون مع جميع الموارد البشرية حجر الأساس في القطاع النفطي. إخواننا العمال، إننا نحذر من المخاطر المترتبة على تطبيق البديل الإستراتيجي، فمساواة العمال ببقية قطاعات الدولة ستسبب طارداً للكفاءات، وبالتالي لن يتمكن من تحقيق أهدافه الإستراتيجية، وأن هدم حقوق العمال سيدفع إلى التصعيد واتخاذ خطوات لا نسعى إليها، كما أن تقديم هذا المشروع باستثناء بعض قطاعات الدولة كمثال الديبلوماسيين والجيش والشرطة يجعله معيلاً لا يتفق والغرض الذي أعد من أجله، وهو يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أيضاً أنه وضع لاستهداف القطاع النفطي دون غيره. إننا نشدد القول على أننا نحرص أكثر من أي أحد آخر على مصلحة الدولة وتأمين حاجاتها، ولا نقبل المزايدة على وطنيتنا وحبنا للكويت، فنحن جزء لا يتجزأ من كيانها، غير أننا نؤكد أن الدفاع عن مكتسباتنا وحقوقنا العمالية أمر لا

